http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2019) السنة الثامنة - الجمعة (21) كانون الثاني 2010

القمة العربية الاقتصادية تدعو إلى الاستغلال السلمي للطاقة النووية.. وتتعهد بـ"تنمية مجتمعاتها"

شرم الشيخ / وكالات

اتفق القادة العرب على عقد القمة العربية الثالثة في السعودية عام ٢٠١٣، مجددين التزامهم الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي المتطور، الذي تم إقراره في قمة الكويت ١٩-٢٠ يناير ٢٠٠٩.

وأكد القادة العرب في إعلان قمة شرم الشيخ الاقتصادية إصرار الدول العربية على المضي قدماً في تنمية مجتمعاتها بشرياً وتكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً، وتطوير هيكل عملها العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبها وأجيالها القادمة.

وفي ما يأتي نص إعلان شرم الشيخ:

"نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثانية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يوم ١٩ يناير ٢٠١١، نجدد التزامنا الكامل بالاستراتيجيات التنموية التي تم إقرارها في قمة الكويت ١٩- ٢٠ يناير ٢٠٠٩، ونؤكد على المضي قدماً في تنمية مجتمعاتنا العربية بشرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وتكنولوجياً، وتفعيل وتطوير آليات عملنا العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبنا وأجيالنا القادمة واتصالاً بأولويات العمل العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

تم تقييم التقدم المحرز بشأن الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات العربية، خاصة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية، وعلى رأسها مخطط الربط البري ومشروع الربط الكهربائي وكلها مشروعات طموحة شهدت طفرة تستحق الإشادة وتملي ضرورة الاستمرار فيها وصولاً للأهداف المرجوة منها، كما تم تناول آفاق الربط البحري بين بلداننا وما يمثله ذلك من إضافة مهمة لتعزيز التجارة البينية، وتطوير التواصل المعلوماتي عن طريق ربط شبكات الإنترنت العربية، كما تم الإطلاع على ما تحقق من تقدم في مسار التنمية في مختلف المجالات في العديد من الدول العربية، وكذلك في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وما تم إقراره من سياسات تهدف إلى تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة ويمثل الأمن الغذائي أولوية قصوى للدول العربية، ولابد من التعامل معه بفكر جديد ورؤية هادفة تضمن تحقيقه لمجتمعاتنا العربية، كما يعد الأمن المائي العربي أحد أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصة في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر على الموارد المائية، وأن تزيد من ندرة تلك الموارد، لذا فسوف نعمل على تنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي في المنطقة العربية على اتساعها.

ونظراً لأن المنطقة العربية تواجه مخاطر متزايدة بفعل تدهور النظم البيئية والكوارث الطبيعية، لاسيما أنها باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة هذه التغيرات الجيولوجية والمناخية المتزايدة وما لها من أثر مباشر على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة والتنمية المستدامة، فإننا نؤكد على تنفيذ "الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠.

كما نؤكد على الالتزام بالإعلان والبيان العربيين حول تغير المناخ وكذلك القرارات المتصلة بذلك، ونؤكد على التزامنا بوضع خطة عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، وانطلاقا من حرصنا على الارتقاء بمعيشة المواطن العربي ومستقبله، فقد تم التشاور حول سبل تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للألفية وأهمية تطوير القدرات البشرية وتفعيلها، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقني وتشجيع ودعم الابتكار وتمكين المرأة من أداء دور فعال وأساسي في المجتمعات العربية والحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتوفير أعلى درجات الرعاية الصحية باعتبارها مكونات رئيسية لتطور ونهضة مجتمعاتنا في العقود المقبلة، وتأكيداً على التزامنا بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لهم، واستكمالاً للمبادرة التي أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت لإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال قدره ٢ مليار دولار، واقتناعاً منا بما تمثله هذا المبادرة من إضافة قيمة للاقتصاديات العربية وما يمكن أن تسهم فيه من خفض لمعدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل، خاصة للشباب الذين يمثلون نحو ٢٥٪ من مجموع تعداد مجتمعاتنا، فإننا نعرب عن ترحيبنا بإطلاق الصندوق وسنعمل على المساهمة في الحساب الخاص به والذي سيتولى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وإدراكاً لقدرات منطقتنا العربية في مجالات الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي وما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية عالمية كمعبر دولي لإمداداتها، فإن دولنا مستمرة في تطوير سبل التوظيف الأمثل لهذه القدرات والاستثمار فيها على نحو يعكس إسهام المنطقة العربية الفاعل في ضمان أمن الطاقة العالمي الذي يمكن أن يسهم في تعافي الاقتصاد العالمي من أزمته الراهنة ومع ما تملكه بعض بلداننا العربية من إمكانات هائلة في مجالات الطاقة، فقد اتفقنا على ضرورة استغلال إمكانات وطاقات أخرى تملكها بلداننا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وعبر طاقات الرياح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك مصادر الطاقة الشمسية التي تتمتع بها الدول العربية، وما يتيحه كل ذلك من فرص لاكتساب تقنيات حديثة وخلق فرص عمل تحافظ على البيئة وتنميها، علاوة على ما تنتجه من طاقة نظيفة وموارد جديدة من المياه العذبة تحتاجها منطقتنا، إضافة لما تحققه تلك التقنيات من فرص عمل جديدة.

وفي ما يتعلق بإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استعرضنا جهود الانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد، والعمل الجاري لاستكمال توحيد جداول التعريفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية ٢٠١٢، ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيداً للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام ٢٠١٥، وانتهاءً بتحقيق السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠.

ومواكبة للتطورات العالمية في التعاون الاقتصادي، فقد رحبنا بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي، وبتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك، وكذلك بتكثيف التعاون بين المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، يتأثر بالتطورات العالمية سلباً وإيجاباً، كما أنه لا يمكن اليوم لأي مجتمع أن يخطو بخطى ثابتة على طريق التنمية والتطور بدون فهم عميق لما يدور حوله في العالم، فلا شك أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تحولات حادة في خريطة الاقتصاد العالمي، وهو ما حتم علينا تنسيق سياساتنا المالية والاقتصادية والمشاركة في الجهود الدولية الرامية لضمان الاستقرار المالي العالمي لتلافي تداعياتها السلبية على اقتصادياتنا بقدر الإمكان، كما نؤكد رفضنا للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية لما لها من آثار سلبية على جهود التنمية في تلك الدول، من ناحية أخرى نؤكد عزمنا على مواصلة جهودنا لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتذليل العقبات التي تعيق تحقيقها في منطقتنا بحلول عام ٢٠١٥.

وقد تم الاتفاق على وجوب تطوير العمل العربي المشترك والانتقال به إلى مرحلة بناء شراكات جديدة مع مختلف الدول والتكتلات الدولية والإقليمية ومنها مع الصين، ولهند، اليابان، تركيا، روسيا، والدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادي، وذلك للتفاعل مع آثار العولمة من أجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع مختلف دول العالم من خلال منتديات وبرامج وسياسات التعاون مع تلك الدول والتجمعات، كما نؤكد التزامنا بتفعيل استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة عملها بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التزامنا بالاستمرار في دفع التعاون مع دول أمريكا الجنوبية في إطار انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية الثالثة في فبراير/ شباط ٢٠١١ في بيرو.

وإدراكاً منا بأهمية مواصلة تقييم مسيرة العمل العربي المشترك وما يواجهها من تحديات، وإيماناً منا بالدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية لتحقيق المصالح العربية ومواكبة الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وأدواته التنموية بصفة خاصة بما يتمشى مع متطلبات المرحلة القادمة، مع التركيز على أهمية تعزيز التكتلات الاقتصادية الجهوية كركيزة أساسية لبناء فضاء اقتصادي عربي مندمج للارتقاء بمستوى أدائها وتمكينها من أداء عملها وتنفيذ المشاريع العربية في المجالات التنموية التي أصبحت تحتل مكان الصدارة على أجندة العمل العربي المشترك وتتابع من قبل القمم النوعية.

كما أننا نذكر بالتزامنا بتمويل المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويدها، وذلك من خلال آليات عمل صندوقي القدس والأقصى، ونؤكد توفير سبل الدعم المناسبة التي تمكن أهل القدس من الثبات على أراضيهم ودعم صمودهم في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

وختاماً نقرر نحن قادة الدول العربية المجتمعين في شرم الشيخ بعقد القمة العربية التنموية القادمة بعد عامين لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات قمتي الكويت وشرم الشيخ، وبحث ما يستجد من موضوعات تهم العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية، كما نعرب عن ارتياحنا لنتائج منتديات رجال الأعمال والمجتمع المدني والشباب التي عقدت في إطار هذه القمة، مؤكدين الاستمرار في دعم دورهم كشركاء في مسيرة التنمية العربية وتواصلنا معهم لما فيه صالح دولنا وشعوبنا.

ونتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً، وإلى صاحب الفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على استضافته لأعمال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، وإدارته الحكيمة لجلساتها، كما نعرب عن تقديرنا لجهود جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة، ونتطلع جميعاً إلى عقد قمتنا التنموية القادمة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في يناير ٢٠١٣.

موسى: القمم الاقتصادية مصدر للتفاؤل وتعكس أهمية البعد التنموي

شرم الشيخ / وكالات

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن مفهوم الأمن القومي العربي تطور ولم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي بل اتسع ليشمل مفهوم الأمن الغذائي والبيئي، وأمن الفرد وحقه في الحياة والحرية والعيش بكرامة وبلا خوف في بيئة سليمة.

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية-في كلمته في افتتاح القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية إلى تحقيق النهضة العربية- قائلا: إن عقد القمم الاقتصادية هو مصدر للتفاؤل في ظل جو مضطرب ومزاج متشائم، حيث يعكس إدراكًا عربيًا متزايدًا لأهمية البعدين الاقتصادي والتنموية في العمل العربي المشترك.وتطرق إلى تطورات الوضع في تونس، معتبرًا أنها ليست بعيدة عن موضوع التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وودرجة شموليتها وحسن توزيعها.

وقال: إن النفس العربية منكسرة، بالفقر وبالبطالة والتراجع العام في المؤشرات العربية للتنمية التي تذخر بها التقارير الدولية، والمشاكل السياسية التي لم نستطع حلها، ولم تتمكن الدول الكبرى من حسن إدارتها، إن لم تكن قد تسببت في تعقيدها أحيانا.وأوضح أن هذا الوضع أدخل المواطن العربي في حالة من الغضب، مؤكدا أن معالجة ذلك يتطلب تحسين مستوى معيشة المواطن العربي، خاصة إذا اقترن ذلك بعودة الروح، "أي عودة الروح العربية" من خلال قيام العرب بلعب دور قيادي في منطقتهم كما كانوا دوما عبر التاريخ، معتبرا أن ملخص ما يحتاجه العرب هو "النهضة"، مؤكدًا أن تحقيق هذه النهضة، ممكن من خلال الاستفادة واستيعاب العقول العربية.وأكد أن عقد القمة العربية الاقتصادية الثانية بعد عامين من عقد قمة الكويت، يؤكد المنحى الجديد للعمل العربي المشترك الذي أصبح يهتم بشؤون التنمية، بعد انشغاله لسنوات بالشؤون السياسية وحدها، مشيرا إلى أن عقد هذه القمة يأتي لمتابعة ما تم إنجازه من القرارات التي اتخذت في قمة الكويت.وأشار إلى أن القادة العرب قرروا في قمة تونس عام ٢٠٠٤، إعطاء الأولوية لبنود التنمية في إطار التحديث في العالم العربي.

وقال: إن القمة الاقتصادية تقرر موعدها في يناير عام ٢٠١٣، واتخذ هذا القرار قبل أن تنعقد القمة الحالية، معتبرًا أن هذا يشكل مصدرًا للتفاؤل خاصة في ظل المناخ المتطرف، ومزاج التشاؤم الذي يعم العالم العربي.

وأوضح أنه رفع للقادة العرب تقريرا يشرح فيه درجة التنفيذ لمقررات قمة الكويت، وكذلك القرارات التنموية للقمم العادية عبر السنوات العشر الماضية أي العقد الذي تحمل فيه مسؤولية منصب الأمين العام للجامعة العربية، وقال "سوف أعممه رسميا، حتى يعلم العالم العربي، أن هناك عملا يتم ويحدث في مجال التنمية".

ونوه بمبادرة أمير الكويت لإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تطرح تكاملاً في التعامل مع قضيتي الفقر والبطالة، وتتعامل مع أهداف وثيقة الألفية، إذ تحارب الفقر والبطالة والمرأة، لافتا إلى أنها أسهمت في رفع نسبة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية بعد أن أسهمت فيها ١٠ دول عربية، ليدخل الصندوق حيز النفاذ واعتماد لائحته التنفيذية.. موضحًا أن ليبيا أعلنت مساهمتها في الصندوق بمبلغ مئة مليون دولار.

وقال: إنه يقدم في التقرير مؤشرات درجة التنفيذ في قرارات القمة الاقتصادية في ما يتعلق بالشق الاجتماعي، البطالة، التعليم، والرعاية الصحية، وخطة تطوير التعليم، داعيا الدول العربية لتنفيذ هذه الخطة من خلال المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، خاصة أنها تراعي المرونة في التعامل مع كل دول العربية في مجال التعليم، وأشار إلى أن الرعاية الصحية حققت تقدما في معظم الدول العربية في الريف والحضر.وأشار إلى أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، منوهًا بحديث الرئيس حسني مبارك في خطابه في افتتاح القمة. وقال عمرو موسى: إن المرأة والشباب والقطاع الخاص حاضرون ومشاركون في قمة شرم الشيخ، مؤكدا أن هذا تقدم كبير، وتقليد متبع في القمم الاقتصادية، وذلك في إطار عملية التحديث للعمل في الجامعة العربية،

وأشار في هذا الصدد إلى الحضور المتزايد للمجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منوها بعملية التطوير التي تقودها الرئاسة الليبية للقمة العربية.

وأكد موسى أن الفكر السائد يرتبط بالتنمية المحلية، لافتا إلى أن التجارب العالمية أكدت أهمية التنمية الإقليمية، مشيرا في هذا الصدد إلى جهود الجامعة العربية للانفتاح على دول الجوار وعلى القوى الدولية عبر منتديات التعاون المختلفة.

ورحب موسى بمبادرة البنك الدولي للتعاون مع البنك العربي من خلال ثلاثة محاور تتعلق بالبنية التحتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية البشرية، وقال "نحن بصدد التنسيق مع المؤسسات العربية المعنية لتنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك".

ثورة الياسمين تخيّم على القمة العربية الاقتصادية الثانية

القاهرة/ أف ب

خيمت ظلال "ثورة الياسمين" التونسية على القمة العربية الاقتصادية الثانية التي اختتمت بعد ظهر الاربعاء في شرم الشيخ بعد تحذيرات اطلقها الامين العام للجامعة عمرو موسى من ان "المواطن العربي في حالة غضب واحباط غير مسبوقة".

وقال موسى في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية انه يود ان "يشير الى الهزات المجتمعية التي تتعرض لها المجتمعات العربية"، موضحا ان "ما يحدث في تونس من ثورة ليس امرا بعيدا عن موضوع هذه القمة اي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجة توازنها وتصاعدها وشموليتها وحسن توزيعها".

وتابع "كما انه ليس بعيدا عما يدور في اذهان الجميع من ان النفس العربية منكسرة بالفقر والبطالة والتراجع العام في المؤشرات الحقيقية للتنمية والتي تزخر بالاشارة اليها تقارير دولية وتقارير الامم المتحدة بصفة خاصة".

واشار الى ان كل ذلك "يضاف الى المشكلات السياسية التي لم نستطع حل اغلبها ولم تتمكن القوى الكبرى من حسن ادارتها ولم تكن قد زادتها إلا تعقيدا واوردتها موارد الفشل فأدخلت المواطن العربي في حالة غضب واحباط غير مسبوقة".

واعتبر موسى، الذي تنتهي في ايار/مايو المقبل ولايته الثانية كامين عام للجامعة العربية واعلن من قبل انه قد يفكر في الترشح لرئاسة الجمهورية في مصر اذا قرر الرئيس حسني مبارك الانسحاب من السباق الرئاسي الصيف المقبل، ان "ما نحتاج اليه بكل قوة هو ان نحدد عنوان المرحلة ونحن على ابواب عقد جديد والعنوان في رأيي هو كلمة النهضة".

وتعد هذه القمة اول لقاء على مستوى القمة للقادة العرب منذ سقوط الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي الجمعة الماضية واضطراره للفرار واللجوء الى السعودية تحت الضغوط الشعبية.

وفي كلمة امام الجلسة الافتتاحية بصفته رئيس القمة السابقة، اعرب امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح عن امله في "تكاتف جهود الاشقاء في تونس لتجاوز هذه المرحلة الدقيقة (...) والوصول الى توافق وطني يحقق الامن والاستقرار".

وقال الشيخ الصباح ان "الكويت تابعت باهتمام بالغ الاوضاع في تونس"، مؤكدا ان بلاده "تحترم خيارات الشعب التونسي الشقيق".

واكد الشيخ الصباح ان صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يبلغ رأسماله مليار دولار سيدخل حيز التنفيذ مع انعقاد القمة الاقتصادية الثانية.

وأوضح انه "تم اتخاذ الخطوات العملية والاجرائية لتنفيذ هذا المشروع الطموح" وسيتم اعتماد لائحته التنفيذية قريبا.

واكد عمرو موسى في مؤتمر صحافي في ختام القمة ان المساهمات الفعلية للدول العربية التي دخلت هذا الصندوق بلغت حتى الآن قرابة مليار و ٣٠٠ الف دولار.

أما الرئيس المصري حسني مبارك الذي شهدت بلاده خلال اليومين الماضيين ثلاث محاولات انتحار قام بها مواطنون مصريون اضرموا النار في اجسادهم ما ادى الى وفاة احدهم، فتجنب تماما اي اشارة الى الاوضاع السياسية في تونس.

واكتفى مبارك بالتأكيد على ان "التعاون الاقتصادي والتنمية لم يعد غايته تحقيق التقدم لشعوبنا وحسب وانما اصبح قضية مستقبل وبقاء ومصير ومطلبا اساسيا من متطلبات الامن القومي العربي" في إقرار ضمني بعمق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها عدة دول عربية.

وقال الرئيس المصري ان "قضية التشغيل واتاحة فرص العمل واحدة من اهم ما نواجهه من تحديات".

وتبلغ نسبة البطالة في مصر اكثر من ٩٪ وفقا للبيانات الرسمية فيما يعيش ٤٠٪ من المصريين دون خط الفقر، اي بقرابة دولارين في اليوم، بحسب المنظمات الدولية.

وانتقد وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط امام الصحافيين المقارنة بين تونس ودول عربية اخرى، مؤكدا ان هناك تقدما في العالم العربي.

وقال "دائما ما ننتقد انفسنا ونقول ان هناك اخفاقا ولكن هناك ايضا نجاح وعلى سبيل المثال في مصر هناك ٦٠ مليون مستخدم للهاتف المحمول".

من جهته، شدد وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد على ضرورة توفير المناخ للمستثمرين العرب للعمل في دولهم من اجل توفير فرص العمل مشيرا الى ان "مصر تحتاج الى ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة" العام المقبل بينما تحتاج الدول العربية مجتمعة الى مليون و ٨٠٠ الف فرصة عمل.

وكان وزير الخارجية التونسي كمال مرجان قد وصل الاثنين الى شرم الشيخ، بعيد اعادة تعيينه في الحكومة الجديدة، لتمثيل بلاده في القمة، الا انه غادر بشكل مفاجئ مصر قبل بدء اجتماعات القادة صباح الاربعاء.

واصدرت القمة بيانا "بشأن مكافحة الارهاب والتدخلات الخارجية" اكدت فيه ان "الملوك والرؤساء العرب يجددون إدانتهم للارهاب بكل صورة واشكاله والتزامهم بالقضاء على اي بؤر ارهابية في اي موقع من الوطن العربي".